

مؤتمر "بيت المستقبل" السنوي
لبنان: مراجعة تاريخية ورؤية اصلاحية"
الجمعة 17 حزيران/يونيو ٢٠٢٢

التقرير:

عقد "بيت المستقبل" بالتعاون مع مؤسسة "كونراد أديناور" مؤتمره السنوي بعنوان "لبنان: مراجعة تاريخية ورؤية مستقبلية" في مركزه في السراي- بكفيا يوم الجمعة الموافق فيه 17 حزيران/يونيو 2022. يأتي المؤتمر في ضوء أزمة غير مسبوقة في تاريخ لبنان الحديث أتت على الاقتصاد والليرة والودائع، وتسببت بتفجير اللبنانيين وتهجيرهم سعياً وراء لقمة العيش. شارك في المؤتمر باحثون وخبراء وأصحاب اختصاص من لبنان والخارج، وتوزعت أعماله على أربع جلسات بالإضافة الى مداخلة حول قانون الانتخاب ونتائجه السياسية خلال استراحة الغداء.

افتتاح المؤتمر

افتتح المؤتمر رئيس ومؤسس "بيت المستقبل" الرئيس أمين الجميل الذي رحب بالمشاركين والحضور في فعاليات المؤتمر وخصّ بشكره "مؤسسة كونراد أديناور" الممثلة بالسيد Michael Bauer لتعاونها الوثيق، ومؤسسة iReMMO لمشاركتها بشخص رئيسها البروفسور Jean-Paul Chagnollaud ، والبروفسور Pierre Blanc.

وجاء في كلمة الافتتاح:

" لبنان: مراجعة تاريخية ورؤية إصلاحية " ليس صناعة سهلة، وبخاصة بعدما وصلت الاوضاع المأسوية الى ما وصلت اليه، لدرجة أن اللبنانيين بلغوا قدراً من الحيرة والتساؤل حول ما اذا كان لبنان لا يزال قادراً على النهوض يوماً ما من أزمته.

ولمزيد من الاحاطة، ولفهم أفضل لنواحي الأزمة اللبنانية، أعتقد، قال رئيس "بيت المستقبل" انه من الجيد إجراء مراجعة سريعة لمراحل تكوين الأمة اللبنانية، مع ما رافقها من مناورات وأطماع سبقت نشوء دولة لبنان الكبير والتي لا تزال تداعياتها فاعلةً في تاريخه، تُحدث فيه التأثير والاختلال.

سأتناول في عرضي أيضاً الجهود الشاقة والأساسية التي قام بها اللبنانيون - أسطورة سيزيف، يقول البعض - في سبيل بناء الدولة التي يطمحون إليها.

وفي استرجاع لمراحل نشأة لبنان، سنتوقف سريعاً عند جهود اللبنانيين وشركائهم وأصدقائهم، ولا سيما فرنسا، الذين حملوا في قلوبهم ووجدانهم قيام الأمة اللبنانية التي رفعت منذ البداية رسالة ونام وسلام في هذا الشرق المضطرب والممزق.

وجاء في المراجعة التي قدّمها الرئيس الجميل أنه في العام 1919، وعلى أثر تفكك السلطنة العثمانية، بدأت القوى الكبرى تضع تصوراً لمستقبل لبنان. وبدفع من اللبنانيين المقيمين والمغتربين من كل الطوائف، تولى البطريرك الماروني الياس الحويك، مكلفاً من مجلس ادارة جبل لبنان، متابعة المفاوضات مع الادارة الفرنسية لرسم مصير لبنان ومستقبله، مفاوضات كان قد بدأها داوود عمون الذي ترأس أول وفد رسمي الى مؤتمر الصلح في باريس. ونظراً للسن المتقدمة للبطريرك، حلّ مكانه الى مؤتمر فرساي وفد يرأسه المطران عبدالله الخوري.

لكن للأسف، شهدت المفاوضات منذ بداياتها مشادات ومنازعات، بخاصة لجهة ترسيم حدود الدولة الجديدة، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات على المستويات الديموغرافية والاجتماعية. هذه العملية سنترك أثرها على مسألة الولاء الشعبي الذي سيبقى مصدر انشغال دائم في الداخل، وعاملاً مساعداً للتدخل الخارجي في الحياة الوطنية اللبنانية. وخلال كل مراحل تاريخه، تعرض ويتعرض لبنان لشيطنته على خلفية هذه الانقسامات الجغرافية والاجتماعية.

ويضيف الرئيس الجميل متوقفاً عند أبرز المحطات التاريخية: منذ نحو مئة عام، وتحديداً في 27 آب 1919، بدأت المفاوضات حول اعلان دولة لبنان الكبير مع وصول البطريرك الياس الحويك الى باريس ولقائه الرئيس ريمون بوانكاريه، ثم تقدمه في 25 أيلول بمذكرة أمام مؤتمر فرساي. وفي العاشر من تشرين الثاني، أبلغ جورج كليمنصو، وكان رئيساً للحكومة الفرنسية ورئيساً لمؤتمر فرساي، البطريرك الحويك بموجب كتاب نوايا، اعتراف فرنسا بمطالب لبنان المحقة، واعتُبر هذا التعهد بمثابة وثيقة الاستقلال. حصل كل هذا رغم بعض تحفظات المفاوضين الفرنسيين والأجانب.

الا أن التحديد الجغرافي والاطار النظامي لهذا الكيان اللبناني بقيا من دون بلوغ أي حل نهائي. وجاء أول اعتراض في الخامس والعشرين من كانون الأول من العام 1919 من أمير العراق، الأمير فيصل الذي كان يطمح الى انشاء ملكية عربية تضم لبنان، وبالتالي كان يرفض فكرة قيام لبنان مستقل. وفي السادس من كانون الثاني 1920، أعلن فيصل جهاراً معارضته قيام الدولة اللبنانية المستقلة، وعارض تحديداً ضمّ البقاع وحاصبيا وراشيا الى هذا الكيان المستقل. وجدد معارضته هذه خلال زيارة له الى باريس في

الحادي والعشرين من شباط من العام 1920. كل هذا والمفاوض الفرنسي فرنسوا جورج بيكو يعلن في 16 شباط النية لسلخ بيروت وطرابلس عن الدولة اللبنانية. الموقف ذاته عبّر عنه مسؤول دائرة الشرق الأدنى في الخارجية الفرنسية وأيضاً لدى مؤتمر فرساي Robert de Caix الذي أعلن التوجه الى اعتبار بيروت مدينة مفتوحة، كما والتوجه الى ايجاد نظام خاص لجنوب لبنان والبقاع وراشيا.

حتى أن De Caix كان يدّعي أن اللبنانيين غير موحدين في نظرتهم لترسيم حدود لبنان، وكان يطرح نظاماً خاصاً لبيروت وطرابلس. ووجب الانتظار حتى الرابع من آب من العام 1920 ليعلن الجنرال هنري غورو، خلال زيارة قام بها لمدينة زحلة، ووسط حماس جماهيري، ضمّ الأفضية الأربعة: البقاع، بعلبك، راشيا وحاصبيا، في وقت كان وزير الخارجية الفرنسي Alexandre Etienne Millerand يعلن في باريس قرار حكومة بلاده بالاستجابة لنداءات الوفد اللبناني بالاعتراف بلبنان بحدوده الحالية، كما سبق واعترفت به فرنسا منذ العام 1860.

وقال الرئيس الجميل في كلمته التي مهدّ من خلالها لأعمال المؤتمر وورشات العمل فيه: قدّمت هذا العرض التاريخي لتبيان كم كان اعلان استقلال لبنان شاقاً وعرضة للضغوط والاعتراضات المختلفة والمفاوضات الشاقة، التي تركت تداعياتها لسنوات لاحقة. ولم تقتصر الصعوبات على ما سبق، بل انه وبعد الاعلان الرسمي لقيام دولة لبنان الكبير في 1 أيلول 1920، وبعد اعلان استقلال لبنان عام 1943، لم تتوقف المزاعم والمحاولات التي كانت تستهدف الاستقرار وتعمل على زعزحته. وفي الواقع،

في العام 1948،

جاء نشوء دولة اسرائيل ليعيد طرح مسألة حدود الدول في منطقة الشرق الأوسط وتهديد استقرار لبنان. كما أن نزوح الفلسطينيين الوافدين بمئات الالاف الى لبنان سيفعل فعله الخطير على التوازن الديموغرافي اللبناني وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وسيكون مصدر العديد من الأزمات وفي أغلب الأحيان، الأزمات المميّنة.

في العام 1956،

شكلت الثورة الناصرية على لبنان من خلال شططها وإسقاطاتها تحت ستار الوحدة العربية، مصدراً رئيساً لزعزعة الاستقرار. ولم تتوقف الاستهدافات الناصرية الا بعد نزول قوات المارينز الاميركية على الشاطئ اللبناني.

في العام 1969،

كانت إسقاطات الانتفاضة الفلسطينية على الداخل اللبناني ونزعة منظمة التحرير الفلسطينية الى قيام دولة فلسطينية في لبنان وتحويل لبنان الى هانوي.

في العام 1977،

كان وضع يد سوريا على لبنان بحجة اعادة السلام الى البلاد.

في العام 2005،

كان وضع يد ايران على لبنان تحت ستار المقاومة الشيعية ضد اسرائيل.

ومن دون أن ننسى طبعاً غزو الجيش الاسرائيلي للبنان خاصة عامي 1982 و 2006، ما أدخل لبنان في أتون من النار والدم، مع ما استتبع ذلك من تداعيات مدمرة للسيادة والوحدة الوطنيتين وأمن المواطنين. وخلص الرئيس الجميل الى أن مسار لبنان ارتسم خلال قرن من الاستقلال. لبلد صغير، كمّ كبير من التعقيدات والأزمات.

وكيف لبلد صغير كلبنان أن يواجه موجات من التعرّض لشؤونه الداخلية؟

انها الاعجوبة اللبنانية في صمود لبنان وبقائه وحفظ مؤسساته ودعوته ورسالته. فخلال مئة سنة، قاوم لبنان، وصمد، وحقق العديد من أهدافه الوطنية:

أولّم يتمايز لبنان في احدى حقبات تاريخه بإرساء الحوكمة الجيدة في عهد الرئيس فؤاد شهاب؟

أولّم يتمايز، رغم كل العوائق، كدولة فريدة في المنطقة، فخورة بثقافتها، ودورها ورسالتها الكونية كما وصفها البابا يوحنا بولس الثاني.

ودعا الرئيس الجميل الى استرداد لبنان واعادته دولة القانون والعدالة بعدما بلغ مستويات خطيرة من الاغتيالات وتهديد الناشطين ومضايقتهم من دون الكشف عن المرتكبين ومنع سوقهم للعدالة ليكونوا عبرة لسواهم ولوقف عادة الافلات من العقاب. وشدد على أن زمن الافلات من العقاب انتهى، ولحسن الصدف، لفظت غرفة الاستئناف في المحكمة الخاصة بلبنان حكمها بالاجماع على اثنين من المنتمين الى حزب الله بعد ثبوت ضلوعهم في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه. لكن، ماذا عن الجرائم التي ارتكبت في لبنان والتي بقيت من دون نتيجة مثل ما حصل في جرائم اغتيال المفتي الشيخ حسن خالد وكمال جنبلاط والرئيسين بشير الجميل ورينيه معوض وشهداء ثورة الارز بيار الجميل، أنطوان غانم، جبران تويني، سمير قصير، محمد شطح ورفاقهم وصولاً الى الناشط لقمان سليم؟

وقال مؤسس "بيت المستقبل" ان الشعب اللبناني يمثل هذا النموذج للمقاومة المستدامة صوناً للقيم التي طالما دافع عنها. وان الغاية من هذا المؤتمر هو استخلاص العبر من الحقبات السابقة بكل أبعادها، واقتراح الحلول الكفيلة بمستقبل آمن ومزدهر. ان هذا المستقبل لا يمكن تحقيقه الا بالرجوع الى الثوابت التي حكمت نشأة لبنان وكرست موقعه ودوره. وأقصد بالثوابت:

1-احترام مبدأ المساواة وحقوق الانسان المكرسة في كل المواثيق الدولية.

- 2- الاحترام المطلق للدستور اللبناني الذي حمى لبنان بوجه كل الحركات المخلة بسلمه الاهلي.
- 3- احترام التقاليد المدنية للبنان، التي وأبعد من النص، أمتت له المناعة طوال تاريخه.
- 4- تحديث البنى الاجتماعية والاقتصادية بما يمكّن من استنهاض الاقتصاد اللبناني واعادة انبعائه واحياء السلم الاجتماعي.

وفي جلسة الافتتاح كانت كلمة للممثل المقيم لمؤسسة "كونراد-أديناور"- مكتب لبنان السيد مايكل باور الذي عبّر عن سعادته للمشاركة باسم مؤسسة "كونراد-أديناور" في المؤتمر السنوي الذي ينظمه شريكنا "بيت المستقبل" بالتعاون مع "معهد الأبحاث والدراسات للشرق الأوسط المتوسطي" وبلدية بكفيا، بعنوان " لبنان: مراجعة تاريخية ورؤية اصلاحية".

وقال باور إن لبنان يمرّ بمرحلة غير مسبوقة تتسم بأزمة سياسية، وانهيار اقتصادي ومالي، زادت من حدتها جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت. من هنا أهمية مناقشة اعادة بناء الدولة.

وذكر بأن مؤسسة "كونراد-أديناور" تساهم من خلال مكتبها المحلي في النقاشات حول التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في لبنان. ولبلوغ هذا الهدف، تتعاون المؤسسة مع العديد من المنظمات المحلية من بينها "بيت المستقبل"، الذي ومنذ اعادة انطلاقه، كان أحد شركائنا الأساسيين، وقد عملنا معاً على مواضيع مختلفة تهدف الى إرساء مبادئ الديمقراطية، والتعددية، والحوار، ومنع النزاعات، والتعايش السلمي، وتأمين منصة حوارات حول القضايا الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

وتوقف الممثل المقيم لمؤسسة "كونراد أديناور" عند موضوع الساعة الذي يعالجه المؤتمر، وهو موضوع في غاية الأهمية في هذه المرحلة من تاريخ لبنان، ويحاكي الأبعاد التي تعمل المؤسسة على بلورتها في لبنان.

وأمل باور من خلال نخبة من المحاضرين والمشاركين في هذا المؤتمر، الخروج بمبادرات ومشاريع تهدف الى مقارنة المشاكل المرتبطة بالنظام الاقتصادي اللبناني، وبموضوع الطائفية، والتأثيرات الاقليمية والتدخلات الخارجية، وطرح الحلول المناسبة بشأنها.

الجلسة الأولى

"النظام اللبناني في صلب توازن غير مستقر"

وعلى الأثر، انعقدت جلسة العمل الأولى بعنوان "النظام اللبناني في صلب توازن غير مستقر" وضمت الكاتبة والصحافية السيدة كارول داغر، ورئيس تحرير صحيفة "الأوريان-لوجور" الصحافي ايلي فياض وأدارها كريم بيطار، الباحث المعاون في معهد الشؤون الدولية والاستراتيجية في باريس IRIS ومدير معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف.

كريم بيطار

بعد التحية لـ"بيت المستقبل" ومؤسسة كونراد أديناور التي ترعى دائماً مواضيع أساسية لمناقشتها من مختلف الزوايا، وفي مقاربة لموضوع المؤتمر، استرجع مدير الجلسة كريم بيطار المشهد التاريخي لحظة اعلان دولة لبنان الكبير: الجنرال غورو محاطاً بالبطيريك الياس الحويك والمفتي مصطفى نجا. لكن بعد قرن على هذا الحدث، يعيش اللبنانيون ما أسماه المؤرخ Edgar Quinet ادغار كينييه *le plus cruel des exils* أشنع أنواع النفي، بمعنى المنفى داخل البلد من دون أن يترك لهم بلدهم المنفيون فيه أي حلاوة تجذبهم اليه، بعدما انتقل من تسويات عرجاء الى تسويات عرجاء أخرى.

وقال بيطار: لم تتم المحافظة على هذا الارث، بل خسرنا العناصر التي جعلنا نحب الوطن. وأسف لكون لبنان ليس على قيد الحياة اليوم وهو يناضل للبقاء والمواقف السياسية معيبة ومخيبة للأمال وبتنا محكومين من عصابات في السلطة. وفي مراجعة لأحداث القرن التاسع عشر والقرن العشرين، يتبين أن لبنان يعيش الحالة ذاتها، هي المخاوف ذاتها على الهوية والمخاوف الوجودية للجماعات، واستدراج تدخلات القوى الخارجية مع ما يعني ذلك من التخلي القسري أو الطوعي عن السيادة وعدم القدرة على كسر هذه الحلقة المفرغة.

وقدم بيطار المحاضرين في هذه الجلسة، السيدة كارول داغر التي درست الحقوق وانصرفت الى عملها ككاتبة وروائية وباحثة في التاريخ والسياسة والعلاقات بين الحضارات، وقد عملت مع مركز الحوار المسيحي-الاسلامي في جامعة جورج تاون الاميركية. وكانت لها مساهماتها في كتابة تاريخ الحرب اللبنانية وأحداثها، ودعت من خلال كتاباتها الى كسر الجدار النفسي بين الجماعات. والصحافي ايلي فياض الذي سيعالج بعض جوانب النظام اللبناني في ضوء التوازن غير المستقر السائد فيه، وهو الملمّ بالسياسة اللبنانية من خلال عمله كصحافي ثم رئيس تحرير لصحيفة "الأوريان لوجور"، بعد فترة عمل قضاها في قبرص صحافياً في وكالة الصحافة الفرنسية.

السيدة كارول داغر

اعتبرت السيدة كارول داغر في مقاربتها أن هذه المراجعة التاريخية للبنان والرؤية الإصلاحية تستلزمان تشخيصاً نقدياً للواقع اللبناني في مراحلها التاريخية، والكسور والاصابات التي لحقت به، والمجهول الذي يتحكم بمستقبله.

والسؤال الأساسي الذي تطرحه الاجيال منذ الاستقلال: أين العلة، أين الخلل في لبنان؟ لماذا تحولت احدى أولى الدول في منطقة الشرق الاوسط التي تملك تاريخاً غنياً جداً، الى هذا الدرك من الدول الفاشلة؟ كان مستوى التعليم في لبنان مرموقاً بوجود الارساليات الثقافية الفرنسية والبريطانية والاميركية، والمعاهد اللبنانية العريقة منذ مدرسة عين ورقة ودير سيدة اللويزة وسواهما...

وانتقلت داغر الى الوقائع التاريخية فذكرت بأنه قبل 1920 كانت امارة في لبنان وبداية تكوين الدولة اللبنانية خلال فترة السلطنة العثمانية. ولم يكن للطائفية أي دور ولا أية همية بخلاف ما هي عليه اليوم. فالامراء الشهابيون كانوا لا يعلنون انتماءاتهم الدينية. كانوا يتشاركون الصوم، الصوم عند المسلمين وعند المسيحيين. والأمير فخر الدين كان درزياً ومحاطاً بمستشارين موارنة. وشيّد الامير بشير كنيسة للصلاة. كانت هذه هي الفلسفة السائدة في حينه، لم يكن الدين يحتل أي موقع في الحياة السياسية. كانت العدالة والمساواة سائدتين وتجلّى ذلك في غير مجال بما فيه النظام الضريبي. لكن ما الذي حصل بعد اعلان دولة لبنان الكبير؟ سألت داغر لتجيب:

بعد دولة لبنان الكبير، فشل تأسيس الدولة رغم وجود عناصرها. فالأرض موجودة وكانت تمتد حتى اللاذقية وفلسطين، رغم ان هذه الارض شهدت الكثير من النزاعات الطائفية خاصة بعد أحداث العام 1860. لكن وبعد المجاعة الكبرى التي قضت على ثلث الشعب اللبناني، نجح الوفد اللبناني في انتزاع قرار من مؤتمر فرساي باعلان دولة لبنان الكبير القائم على الحرية والديمقراطية والتنوع الثقافي والديني والعيش المشترك. وتوجهت داغر بالسؤال: هل نجح اللبنانيون في تأسيس دولة؟ وأجابت بنعم اذا ما اعتمدنا مفهوم Renan في تعريف الدولة كجماعة روحية منبثقة من ذكريات الماضي وتضحياته وأمجاده، وغالباً من الاحزان والأسف المشترك، والرغبة في العيش معاً في الحاضر. ما يكون الأمة ليس وحدة اللغة ولا الانتماء الى ذات الانتية، بل الانجازات المشتركة في الماضي والتصميم على متابعتها في المستقبل.

En 1887, Renan a synthétisé sa conception : « Une nation c'est pour nous une âme, un esprit, une famille spirituelle, résultant, dans le passé, de souvenirs, de sacrifices, de gloires, souvent de deuils et de regrets communs ; dans le présent, du désir de continuer à vivre ensemble. Ce qui constitue une nation, ce n'est pas parler la même langue ou d'appartenir au même groupe ethnographique, c'est

d'avoir fait ensemble de grandes choses dans le passé et de vouloir en faire encore dans l'avenir »

لكن لماذا عجزنا عن بناء المواطنة؟ سألت داغر لتجيب:

السبب في تغييب القانون الذي يضمن السيادة والعدالة والمساواة. و Tocqueville تحدث عن هذين الثابتين في قيام الدول: الحرية والمساواة. هو القانون في الولايات المتحدة الاميركية والتشدد في تطبيقه الذي استطاع أن يصهر الشعب الآتي من مشارب الارض المختلفة.

وفي لبنان، كان الميثاق اختراعاً متقدماً شكل اطاراً قانونياً وفلسفياً ونظاماً لتقاسم السلطة، وأطلق الميثاق فلسفة نبيلة في العيش المشترك من أسفل الهرم. ولا شك في أن تقاسم السلطة هو أحد التحديات في المجتمعات العربية المتعددة الانتماءات الطائفية. والنظام الطائفي كان في صلب تكوين النظام اللبناني. العلامة ادمون رباط تحدث عن أهمية المشاركة والتعاون في السلطة. لكن، هذه المشاركة عكزتها الممارسات الطائفية التي لطخت الديمقراطية والمواطنة وتمت التضحية بالمواطن الفرد لصالح الطائفة، وبات الفرد لا يولي شخصه كمواطن، بل يعير الاهمية أكثر لانتمائه الطائفي، وكأن الانتماء الى طائفة هو معيار المواطنة. وهذا ما جعل النظام تعترضه الشوائب مثل الزبائنية والمحاصصة والواسطة والمحسوبيات. وفي الواقع، غاب مبدأ المساواة والمحاسبة، فالناخب ينتخب طائفيًا، والنائب فقد دوره في مساءلة الحكومات للانصراف الى تأليف حكومات وطنية تجسد كتل مجلس النواب. ولعل قانون الموظفين العموميين في لبنان الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 112 في العام 1959 والمعدل في الطائف، يشكل نموذجاً صارخاً في تقاسم الكعكة الوظيفية بالاستناد الى الانتماء الطائفي.

وتحدثت داغر عن العلاقة بين السلطتين السياسية والاقتصادية، فاعتبرت أن السلطة السياسية مرتبطة بالسلطة الاقتصادية وبالاجتهاد. وهذا التماس حرك الانتفاضات والتحفظات على اعلان دولة لبنان الكبير والحق بعض الاقضية به، وتركزت الحركات المعارضة في المناطق الاسلامية وبخاصة في طرابلس والمناطق الساحلية التي كانت ترغب في الانضمام الى سوريا الكبرى.

وتابعت أنه بعد الاستقلال، برزت دولة ضعيفة يتحكم بها زعماء الطوائف. وقامت الزبائنية التي ربطت الناخب بالناخب، ومنذ العام 1957، حذر حميد فرنجية من ظاهرة الزبائنية وتحويل الدولة الى بائع خدمات بواسطة الزعماء والنواب بدل أن تكون الخدمة حقاً للمواطن لقاء الضرائب التي يدفعها. وأكثر من ذلك، لم يقتصر الامر على نظام الخدمات السياسية، بل درج الناخب على الطلب من النائب تغطية مخالفاته للقانون، وكان هذا النوع من الطلبات يلبي بقدر المتاح لأن همّ النائب هو اعادة انتخابه من خلال ارضاء المفاتيح الانتخابية. ولبقى النائب قادراً على الخدمة، يجب أن يبقى قريباً من السلطة، ما يفقده دور المساواة والمحاسبة والاعتراض.

وتقول داغر إن اللبنانيين ساهموا بنشأة الديمقراطية مع اطلاق العاميات، عامية لحفد وعامية انطلياس...، مروراً بإنشاء النظام البلدي وكانت أولى بلديتين في دير القمر ثم في زحلة. ومن خلال النظام البلدي بدأ نظام التمثيل الشعبي.

وطرحت داغر السؤال حول ما يجب القيام به لاعادة بناء لبنان لتجيب بأنه يجب اعادة التفكير في أسس النظام اللبناني، في الفلسفة الاقتصادية وفي الفلسفة السياسية.

الفلسفة الاقتصادية تعارضت مع جوهر قيام دولة لبنان الكبير والتصميم على منع تكرار المجاعة التي حصلت خلال الحرب العالمية الاولى. واليوم تتكرر المجاعة تحت وطأة الفقر. ويتكرر مشهد تقاطع المصالح بين مختلف الاقطاعيين من مختلف المناطق والطوائف لفرض نظامهم على اللبنانيين. وكانت النتيجة أحزمة بؤس مسيحية وسنية وشيعية ودرزية. وأسست الفلسفة الاقتصادية المتبعة لبلد قائم على بيع السياحة والخدمات، ودولة الوسيط والترانزيت والريعية، كما ساهم النظام الاقطاعي في منع تطوير النظام الاقتصادي لكون الاقطاع في أساس ذهنية ارتباط الناس بالزعيم. كما ساهمت البورجوازية الاقتصادية والمصرفية في تعزيز مواقع الكبار وتركزت القطاعات الاساسية بيد كبار السياسيين. وخلصت داغر الى أن السياسة والاقتصاد مساران متلازمان، ويجب العمل على التكامل بين السلطتين السياسية والاقتصادية.

وذكرت بما كتبه الأب ميشال حايك عن التمييز بين الميثاق والصيغة. فالميثاق أنتج ديمقراطية توافقية، والديمقراطية التوافقية هي ديمقراطية الميثاق. فالميثاق الوطني يجب أن يبقى بمنأى عن المس، في المقابل، من الممكن بل من الضرورة اعادة تشكيل الصيغة القابلة للتطوير والتغيير ويمكن تنقيحها ووضعها في خدمة الميثاق الوطني. هي قابلة للاصلاح بل يجب اصلاحها، وهي نموذج لتقاسم السلطة، مع التأكيد على قيام دولة القانون والتربية والتعليم والحماية الاجتماعية والنظام الضريبي العادل، وهي أسس قيام المواطنة. وخلصت داغر الى القول باعادة انتاج الدولة من الاسفل: انها اللامركزية الادارية الواجبة الوجود والوجود.

ايلى فياض

تحدث رئيس تحرير صحيفة "الأوريان لوجور" عن "الحوكمة السياسية اللبنانية: تشخيص أولي"، مستنداً الى إرث الصحيفة كمرصد ضد الفساد ملتزم في الحياة السياسية اللبنانية منذ نحو مئة عام.

وركزت المداخلة على توصيف سريع للإشكالية التي تطرحها الحوكمة السياسية في لبنان وأستهلها فياض بقصة تشكل أبلغ توصيف لنمو الحوكمة على الطريقة اللبنانية.

تقول القصة إنه منذ نحو عشرات السنين، كان الرئيس الجديد لنادي كرة القدم في مرسيليا

"أولمبيك مرسيليا" يعقد أول مؤتمر صحافي بعد توليه مهامه، فسأله الصحافيون عن الطريقة التي سيدير بها النادي، فكان جوابه الغامض والملتبس: "لا على الطريقة الافريقية، ولا على الطريقة اللبنانية". الجواب بقي عصياً على الصحافيين الذين لم يفهموا قصده، فألحوا عليه بالتوضيح، فكان التوضيح التالي: على الطريقة الافريقية، هذا يعني أنني سأحكم منفرداً، لا أتقاسم سلطتي مع أي شخص آخر. على الطريقة اللبنانية، هذا يعني أن الجميع موجود، الجميع يقرر، وبالنهاية لا شيء يتقرر. هذه هي خاصرة الديمقراطية الرخوة. في الواقع، ان رئيس نادي كرة القدم المذكور لخص بكلمات قليلة ما يشكل خصوصية النظام السياسي اللبناني، اقله في الممارسة الراهنة لهذا النظام.

ويشرح فياض بقوله إن في العالم نظامين للحكم: الديمقراطية وهي بالتأكيد ليست كاملة، والأنظمة الاستبدادية بمختلف اشكالها، وهي بالتأكيد يجب أن تصبح من الماضي. ولبنان لا ينتمي، أو لم يعد ينتمي لا الى هذه ولا الى تلك. وبين مئتي دولة عضو في الأمم المتحدة، قد يكون لبنان الدولة الوحيدة التي تتسم بهذه الخصوصية. والسؤال: هل كان لبنان هكذا على مرّ السنين؟ لا أعتقد، يجيب فياض، رغم أن النزول البطيء الى جهنمات لبنان منذ السنوات الاولى للاستقلال واكبها شطط ثابت في الحوكمة حتى وصل الوضع الى هذا النوع من الـ "لويا جبرغا" الأفغانية التي تكرست رسمياً باتفاق الدوحة في أيار من العام 2008، تبعاً لاختبار القوة الميليشياوي رداً على محاولة الدولة استرجاع حقوقها السيادية.

وذكر فياض بقول الرئيس نبيه بري الذي كان أبلغ من شرح فلسفة الدوحة التسوية: "الاتفاق السيء بين اللبنانيين أفضل من أفضل القوانين"، بحسب قول بري.

ويتابع فياض: نحن في لبنان ابعد ما نكون عن الديمقراطية البرلمانية المألوفة بالطائفية السياسية، كما شاءها وأرادها آباء الدستور، بخاصة ميشال شيجا. إن ادراك الفارق بين ما كان يجب أن يكون عليه النظام السياسي اللبناني، بين رسالته الاصل اذا جاز التعبير، وواقعه الراهن، ليس فقط تمريناً فكرياً، بل فعل ايمان. ولتمهيد الطريق أمام الاصلاح في الدولة اللبنانية، وهذه ورشة أكثر من ملحة، يجب حكماً تبديد الغموض بهذا الخصوص الراسخ في نفوس اللبنانيين، سواء بسبب جهل البعض، أو للمصلحة السياسية للبعض الآخر، أو لاعتبارات ايديولوجية للبعض الثالث.

في ضوء هذا التوضيح، دعا فياض اللبنانيين الى أن يقرروا ما اذا كان يجب:

1- نقض كل النظام.

2- الابقاء على النظام بصيغة ممارسته الحالية بحيث أن عجلة الدولة رهن توافق أو عدم توافق خمسة أو ستة زعماء، بصرف النظر عما اذا كان ذلك من ضمن احترام الدستور والقوانين او لا.

3- العمل على ارساء ديمقراطية برلمانية تعمل بشكل شبه طبيعي، استناداً الى ركيزتيها المكملتين، أي التصويت السياسي العقابي للناخبين، وتداول السلطة، مع الاخذ بعين الاعتبار تمثيل الطوائف بما يشبه نظام الكوتا في الديمقراطيات الغربية.

ان توضيح الهدف يشكل حالياً التحدي المركزي في أي عملية اصلاحية للمؤسسات السياسية. ومن دونه لا جدوى من اقناع الممتنعين بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، ولسان حالهم: ما الجدوى من الاقتراع طالما أنه في كل الاحوال، ومهما كانت الاكثريات المنتخبة، سيستمر الممسكون بالسلطة في انتاج حكومات وحدة وطنية، يتمثل فيها الجميع او تقريباً الجميع. ونحن على ثقة انهم على حق في ما يقولونه.

ويذكر فياض بمقولة للبطيريك نصرالله صفير الذي طالما كان يردد أن الحكومات اللبنانية بعد الدوحة تشبه عربات تشدها في ذات الوقت أحصنة الى الامام والى الوراء. وهذا لا يوصل الى اي مكان. وفي الواقع، ان هذا النوع من الحكومات أوصل لبنان في مكان ما مباشرة الى الكارثة.

ويستطرد فياض انه ولدى المشاركة في حكومة ائتلافية ، في ديمقراطيات شبه طبيعية، تعرف مسبقاً أنك ممثل في الحكومة لا لتنفيذ برنامجك بل برنامجاً مشتركاً جرى التفاوض بشأنه مع الشركاء ضمن التحالف، علماً أن هذا البرنامج يمثل تطلعاتك بالحد الأدنى. لكن لا شيء من هذا في لبنان. فأن تتمثل في الحكومة هو فقط لأنك موجود على الخارطة السياسية-الطائفية، والتمثيل يكون نسبياً بحسب الوزن النيابي، ما يلغي دور مجلس النواب في الرقابة على العمل الحكومي، وينصرف كل فريق الى مبارزة قوة ليحظى بأكثر عدد من الوزارات الخسبة ليتمكن من خدمة قواعده. والمشكلة ليست فقط في ما يعرف بالمحاصصة وتقاسم قالب الحلوى، بل أكثر في أهداف المحاصصة وهي: زبائنية أكثر ودولة أقل.

وخلص فياض الى أن الزبائنية تبقى من ثوابت الحياة السياسية، بل من ثوابت الثقافة السياسية اللبنانية. لكن ما رأيناه من خلال نهج قيام ما يسمى بحكومات الوحدة الوطنية أو التفاهم الوطني هو انفلاش الزبائنية كونها صارت الرافعة الوحيدة في العلاقة بين السلطة والشعب. فالزبائنية مكلفة للغاية. ويساهم القطاع المصرفي في تمويلها، مع التداعيات المترتبة على ذلك.

وعليه يتبين كم هو أساسي اليوم قبل أي خطوة اصلاحية في لبنان الأخذ في عين الاعتبار حجم العامل السياسي المساهم في الانهيار المالي والاقتصادي الذي يشهده البلد.

ومن الطبيعي أن اجراء التشخيص الجيد للأزمة غير كاف لوحده لمعالجة كل الآفات التي تعصف بالحوكمة السياسية في هذا البلد. فعلى سبيل المثال، لا يكفي اقناع شريحة واسعة من اللبنانيين بالحالة غير الطبيعية والمميتة لحزب الله لوضع حدّ لها، بل يجب التركيز عليها وإثبات خطورتها على الدولة وواقعها السيادي ومستقبلها الوجودي، ما يجعل التحالف السياسي مع هذا الحزب يصبح أكثر صعوبة.

وخلص فياض الى القول: أن نضيء طريقاً في الليل هو الشرط الاول لنتمكن من سلوك هذه الطريق.

وفي ختام جلسة العمل الأولى، فتح باب النقاش أمام المشاركين الذين طرحوا السبل المتاحة لاسترداد الدولة من خلال مراجعة النظام السياسي القائم.

وكانت مداخلة للنائب نديم الجميل اعتبر فيها ان لا تشريع في مجلس النواب بل قرارات شعبية. واعتبر أن قانون الانتخاب هو عينة عن الشعبية بحيث لم يتم بحث القانون لجهة صحة التمثيل الذي يؤمته بل لمدى التقاسم المريح والكوثا التي يوفرها للطوائف والاحزاب. وخلص الى أن البرلمان لم يعد منتدى دائماً للحوار والتشريع بل منتدى لاتخاذ القرارات الشعبية.

وكان تعليق للسيدة كارول داغر التي قالت انه بعد مئة عام على فشل بناء الدولة، دمّرت حكومات الوحدة الوطنية البلد وألغت وظيفة البرلمان بالمراقبة والمساءلة. ولم يف قانون الانتخاب النسبي بالعرض لغياب ثقافة الاحزاب السياسية. والافتراع يحصل في لبنان ليس لمشروع بل لفرد وزعيم. ففي لبنان عونيون أكثر من منتمين الى التيار الوطني الحر، وجنبلاطيون أكثر من تقديميين واشتراكيين... ودعت الى تحرير النواب من لدن الزعيم التابعين له، انطلاقاً من تحرير الوظيفة العامة بناء على الكفاءة لا المحسوبية ولا الانتماء السياسي والطائفي، وتحرير الوظائف السياسية والادارية من معادلة تخصيص الطوائف بها، واعادة النظر بالصيغة وتطويرها واحترام الميثاق والديمقراطية التوافقية التي يمثلها من دون تحويلها الى ديمقراطية تعطيوية.

الجلسة الثانية

"الاصلاح السياسي"

وانعقدت جلسة العمل الثانية بعنوان "الاصلاح السياسي" بمشاركة أنطوان مسرة، عضو المجلس الدستوري سابقاً واستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية وجامعة القديس يوسف، ومؤسس المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، وجوزيف باحوط، مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الاميركية في بيروت، وأدارها المحامي عادل نصار.

أنطوان مسرة

استهل أنطوان مسرة مداخلته بقول لـ Paul Valery جاء فيه أنه اذا كانت الدولة قوية تسحقنا، واذا كانت ضعيفة نموت. واستطرد بسؤال عن النظام اللبناني وقابليته للحكم؟ يقول مسرة:

ندرس في كليات الحقوق ان الدولة هي الارض والشعب والمؤسسات، لكن الدولة قبل هذه هي المولجة حصرياً بوضع القوانين السيادية في الدولة والسهر على تنفيذها مثل حصرية اقامة العلاقات الدبلوماسية وحصرية السلاح وحصرية جباية الضرائب... هذه هي السيادة التي من دونها لا قيام للدولة مهما كانت نوعية الاصلاحات المتخذة. فالدولة الفاقدة للسيادة لن يكون بمقدورها حماية مؤسساتها. وعدد مسرة محطات أساسية فقد لبنان خلالها بعضاً من سيادته بينها اتفاق القاهرة عام 1969، واتفاقية مار مخايل عام 2006. في الاتفاق الاول فقد لبنان سيادته، وفي الاتفاقية الثانية زادت السيادة شللاً.

ودعا مسرة الى عدم القلق في موضوع التعددية الثقافية شرط ايجاد آلية لضبط ادارة هذه التعددية لأنه حتى بوصول المجتمع الى اقصى درجات الدمج، يبقى بحاجة الى قواعد لضبط اللعب بالغرائر.

وعدد الشوائب التي يواجهها النظام اللبناني وأساسها التدخلات الخارجية وما تستتبعه من شلل في الحوكمة، وبدلاً من التنازلات التي تحصل في المجتمعات القائمة على علاقات متوازنة، يقوم في لبنان نوع آخر من التنازلات هي أقرب الى الاخضاع، ما يجعل لبنان يشبه بشكل دائم نظاماً تحت الاحتلال. واذا كان صحيحاً انه في المجتمعات التعددية يصعب اتخاذ القرارات، الا ان بعض المفكرين تلاعبوا في تفسير التعددية كما فعل الكاتب الاسرائيلي سامي سموحة واضع نظرية Minority control و Dominant majority، ليخلص الى تطبيق هذه النظرية على حالة اسرائيل ويستخدمها لتبرير الاحتلال والسيطرة الاسرائيلية على السكان العرب. لكن المسألة هي في المدة التي تقبل بها الاقلية الاستمرار في الخضوع لهذا النظام. هذه النظرية تحولت الى

استراتيجية اقليمية كما هي في العراق واليمن وسواهما من دول المنطقة، وصارت التعددية منصة بيد فئات مثل حزب الله والحرس الثوري الايراني يمارسان ادارتها انطلاقاً من هذه النظرية. وفي بحثه في اتفاق الطائف، قال مسرة انه لدى المفاوضات بشأنه وتمهيداً له، وضع العاملون عليه أكثر من 14 اقتراح كانت تهدف بمجملها الى تكريس نوع من المساواة بين السلطات الثلاث، وانتخاب نائب لرئيس الجمهورية أسوة بوجود نائب لرئيس مجلس النواب ونائب لرئيس مجلس الوزراء. وكانت تهدف في مكان ما الى زيادة صلاحيات رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، حتى ان بعضها اقترح مشاركة رئيس المجلس في الاستشارات النيابية للتكليف والتأليف، ما ينسف قاعدة فصل السلطات. وكرست المادة 49 من الدستور موقع رئيس الجمهورية كرأس الدولة، لكن انتهى الامر بأن صار رئيس الجمهورية يسأل عن الصلاحيات المسندة اليه، ولم يسبق أن سأل مسؤول عن صلاحياته.

ما هي البدائل للنظام القائم؟ سؤال طرحه مسرة وقال فيه:

الحل المستحيل هو احتلال البلد على يد طرف ما بشكل مباشر أو غير مباشر، والحل الصعب هو اعتماد التعددية المتوحشة بحيث يأكل الأقوى والاكثر عدداً الأضعف والأقل عدداً، والحل المتاح اعتماد النظام المجلسي من خلال تشكيل حكومات وحدة وطنية تكون فيها الحكومات نسخة مصغرة عن البرلمان، وبالتالي لا مراقبة ولا مساءلة، وبالتالي لا ديمقراطية ولا بناء دولة مؤسسات. في هذا النظام المجلسي، لا شيء يتقرر الا بتقاسم المصالح والارباح. وهنا نتحدث المادة 95 من الدستور عن الغاء الطائفية، وفي مكان آخر منها عن الغاء الطائفية السياسية. وهذا النوع من الطائفية ينم عن ثلاثة معطيات مختلفة بالتشخيص وبالمعالجة. المعطى الاول هو الحرية الشخصية التي يكفلها الدستور في المادتين 9 و10 منه، حرية الاعتقاد واقامة الشعائر الدينية وحرية التعليم وانشاء المعاهد. وهذا النمط موجود في عشرات الدول. النمط الثاني في التعددية الطائفية هو قاعدة التمييز الايجابي affirmative action مثل اعتماد الكوتا النسائية المعمول بها في نحو أربعين دولة حول العالم. في الديمقراطية الهندية، جرى خلال ثلاثين عاماً تشكيل أكثر من عشرين لجنة لوضع آلية تعتمد التمييز الايجابي مع الحفاظ على الكفاءة والمساواة والمصلحة العامة. النمط الثالث الذهنية الفئوية التمييزية، وهو التعبير الآخر للذمية السياسية.

وخلص مسرة لي طرح السبل المتاحة للانتقال بلبنان الى دولة الحوكمة. وكانت مناقشته أن الحوكمة تستدعي أولاً ترسيخ السيادة، فمن دون سيادة لا انتظام دستورياً. وتستدعي ثانياً تفعيل المادة 49 من الدستور لجهة مسؤولية رئيس الجمهورية في ادارة البلد. وتستدعي ثالثاً تفعيل الدور الحواري لمجلس النواب بحسب مفهوم ميشال شيحا، في حين ان السلطة التنفيذية هي سلطة اجرائية، هكذا شاءها الآباء المؤسسون للدستور اللبناني

بتسميتها دائرة اجرائية، بما يعني تسخيفاً للاهتمام بالقضايا اليومية من ماء وكهرباء ودواء. وتستدعي رابعاً ايجاد ثقافة الدولة لدى المواطنين اللبنانيين، وهنا بيت القصيد.

جوزف باحوظ

في مداخلته، تابع مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت جوزف باحوظ من زاوية أخرى مناقشة موضوع الاصلاح السياسي في لبنان وقال إن الأمر لا يرتبط فقط بالاصلاحات الواجب تنفيذها بل أيضاً باسترجاع الأفكار التي أغفلت والتي لم يتم استثمارها حتى في الحقبة الشهابية التي صنفت من بين العهود الاصلاحية في التاريخ السياسي الحديث للبنان. وعدد هذه النواقص وبينها:

- 1- إغفال دور المجموعات والضمانات المعطاة لها والتعايش السوي في ما بينها.
 - 2- إغفال دور الفرد في المجتمع بما له من حقوق وعليه من واجبات.
 - 3- تحديد هوية الدولة التي هي فعلياً دولة مدنية وليست دولة طائفية ولا دولة علمانية. والمادة 95 من الدستور أساسية في مسار الاصلاحات المطلوبة للبنان لجهة الخروج من الطائفية السياسية.
 - 4- إغفال الاقتصاد والاجتماع الموازيين بأهميتهما للسياسة.
 - 5- إغفال دور الدولة وأهميتها: كان التفكير أكثر بالنظام السياسي على حساب الدولة، فكانت دولة ضعيفة بسبب نظام قوي قائم على الطائفية الزبائنية.
 - 6- إغفال السيادة وتحسينها ما جعل البلاد عرضة للتدخلات الاقليمية والدولية.
 - 7- عدم تثمير فلسفة الميثاق الوطني للعام 1943 بما يكفل لبننة المسلمين وتعريب المسيحيين حسب قول الرئيس رياض الصلح في ردّه على اسئلة النواب في حقبة الاستقلال.
 - 8- تثمير لبنان من بلد أقلييات الى مركز للحوار بين الحضارات وبين الشرق والغرب وبلد الرسالة حسب وصف البابا يوحنا بولس الثاني.
- وتابع باحوظ: ان الميثاق الوطني ليس ميثاقاً يؤسس لهوية أو لتاريخ بل لنموذج حكم يعرف عنه بالديمقراطية التوافقية التي ترجمت بهندسة تقاسم السلطة. وهذه الديمقراطية التوافقية موجودة، وقد وضع لها آباؤها المؤسسون في دول الغرب 3 شروط أساسية لنجاحها:
- الشرط الاول: وجود بيئة سياسية اقليمية مستقرة. وبالتالي لا يمكن إنجاح أي تجربة من الديمقراطية التوافقية في ظل وضع غير مستقر كما هي حال المنطقة حيث النزاعات الباردة والساخنة بين الدول العربية وبينها وبين اسرائيل وبين بعض الدول وتركيا...

الشرط الثاني: توزيع الثروات والموارد بحيث تطفأ الفروقات بين الجماعات، وتنقلص الفروقات بين الطبقات الثرية والفقيرة، ويتوازن الانماء بين بيروت والمناطق. ويأتي لبنان في آخر السلم وفق مؤشر جيني Gini Index التابع للبنك الدولي، مع تركيز الثروات في أيدي النخب.

الشرط الثالث: نوعية النخب السياسية الخارجية من بيئة الحرب والتي تحولت من العسكرية الى السياسة، مع ما يعني ذلك من محدودية الثقافة السياسية وجاهزية التأقلم مع منطق المساومة. هذا الواقع جعل الحل بعد انتهاء الحرب عام 1990 باعتماد نظرية الدمج المجتمعي من خلال استقطاب أمراء الحرب وابقائهم في مراكز القرار. وقال باحوط إن الحرب أوصلت الى الطائف الذي يعيش لبنان اليوم افرزاته. لكن فات البعض أن الطائف مات، وبدل دفنه والعمل على صوغ اتفاق جديد، جرى التعايش مع جنته. وسأل: ما هي خاصيات الطائف؟ الخاصة الاولى: هو نتيجة سلسلة من الأزمات بدأت في 1985-1986، ولذلك جاء كاتفاق لوقف اطلاق النار ووضع حد للحرب وحالة التمرد، وقد تم فرضه رغم احتوائه على تعارضات كثيرة بموجب تفاهم اقليمي دولي بوجود تأمين استقرار اقليمي بدءاً من لبنان. بين التعارضات في اتفاق الطائف مسألة من يملك القرار العسكري للمؤسسة العسكرية؟ ففي حين ينص الدستور في المادة 49 على سبيل المثال لا الحصر على أن رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة، تنص هذه المادة ايضاً على أن القوات المسلحة تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

الخاصية الثانية: الاصلاحات السياسية التي لحظها اتفاق الطائف والتي من دونها ما كان قدر للطائف أن يبصر النور، نقلت النظام السياسي اللبناني الى ما سميّ "الجمهورية الثانية"، لكن من دون أن يُستثمر هذا الاتفاق لبناء دولة تعذر قيامها في الجمهورية الاولى.

الخاصية الثالثة: يلحظ اتفاق الطائف فصلاً للعلاقات المميزة مع سوريا، ولم يسبق أن تضمن اتفاق مخصص لوقف الحرب الاهلية فصلاً لتحديد العلاقة بينه وبين دولة أخرى. وهذا الفصل من اتفاق الطائف استندت اليه سوريا للمطالبة بتوقيع معاهدات في المجالات السياسية والامنية والادارية.

الخاصية الرابعة: اللحظة الاقليمية والدولية التي جعلت ممكناً اتفاق الطائف بينها نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين والتحويلات في الاقليم... واكتمال عناصر التسوية بتفاهم الولايات المتحدة الاميركية وسوريا والسعودية برعاية فاتيكانية. هذا التفاهم استغرق سنتين لتقبل به فرنسا.

هذا هو المناخ الذي لولاه لما كان ممكناً توقيع اتفاق الطائف بين المجموعات اللبنانية. واليوم، لم يعد قابلاً للحياة حتى لو تمسك به اللبنانيون للاستتسابية في تطبيقه، وللشخصانية في تطبيقه، فالرئيس رفيق الحريري طبقه على طريقته، واحدى تطبيقاته كان نظام الترويك، وفي عهد الرئيس اميل لحود كان له مسار آخر في التطبيق...

وانتقل باحوط الى طرح ثلاثة سبل للحل استناداً الى المراجعة التاريخية للبنان ثم الرؤية الاصلاحية للنظام، وكلها سبل محفوفة بالمخاطر:

الاول: اعادة اعتماد الطائف بجوهره ومحتواه مع بعض التعديلات والحفاظ على التوازن في الصلاحيات. هذا الخيار ليس حلاً نهائياً بل مرحلي يريح البلاد بعض الوقت، ربما 10 الى 15 سنة قبل أن يمهد لحرب جديدة. وحذر باحوط من اعتماد هذا الخيار.

الثاني: الانقلاب على الطائف وطرح نظام علماني كامل. هذا خيار جذاب لكن صعب المنال خاصة في ضوء تركيبة لبنان الطائفية وفي ضوء التطورات في الاقليم وحالات التفكك التي تشهدها بعض الدول مثل سوريا واليمن وليبيا، ما يجعل هذا الخيار صعب التحقيق.

الثالث: التقسيم أو الفدرلة، وهو خيار محفوف بالمخاطر ومبني على كمّ من الاختلافات تتفاقم مع الوقت بدل أن تتلاشى. هذا الخيار يعكس بعض التوجهات في المنطقة لكنّه يبقى خياراً بالغ الخطورة، عدا عن صعوبة اعتماده. فالفدرلة اللبنانية تستند الى الهوية وليس الى أي من العناصر الاخرى، وتفترض تقسيم الموارد والتوازن في المقاسمة.

لدى مراجعة الخيارات الثلاثة، يتبين:

أن الخيار الاول (تعويم الطائف مع بعض تعديلات عليه) يطرح سؤالاً حول امكانية التعايش بين المجموعات الطائفية.

الخيار الثاني (النظام العلماني) يستند الى مكانة الفرد في النظام السياسي.

الخيار الثالث (الفدرالية) يطرح سؤالاً حول العلاقة بين الجغرافيا والديموغرافيا.

وخلص باحوط الى القول إن هذه الاسئلة تعيدنا الى ما هو أبعد من الانتماء الطائفي، الى الدولة لتكون بسيادتها المرجعية الوحيدة، والا سيبقى لبنان عرضة للتدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية.

وفي ختام الجلسة، تناول نقاش المشاركين فشل الاصلاح السياسي في الدولة بدءاً من الفشل في وضع قانون للانتخابات يخدم صحة التمثيل لا المصالح الانتخابية لزعماء الطوائف. وتركز النقاش على انبثاق حكومات وحدة وطنية تشكل بتمثيلها مجلس نواب مصغراً، ما ينزع عن البرلمان دوره في مراقبة اعمال الحكومة ومساءلتها، وما ينقض مبدأ فصل السلطات.

الجلسة الثالثة

"الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي"

انعقدت الجلسة الثالثة بعنوان "الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي" وأدارتها مديرة السياسات العامة في جمعية "كلنا ارادة" ومراسلة صحيفة الفيغارو في لبنان سيبيل رزق التي طرحت اشكالية تحويل الموارد من صفر انتاج الى موارد منتجة في خدمة القطاعات الاقتصادية كافة، وسألت اي مجتمع نريد؟ شارك في جلسة العمل استاذ العلوم الزراعية والعلوم السياسية في جامعة بوردو - فرنسا والمهندس المتخصص في البنية التحتية والمياه والغابات بيار بلان، والخبير المالي والاقتصادي جان طويلة.

بيار بلان

بدأ استاذ العلوم الزراعية والعلوم السياسية في جامعة بوردو - فرنسا والمهندس المتخصص في البنية التحتية والمياه والغابات بيار بلان مداخلته بالتأكيد أن المساواة أساس الديمقراطية ولا مساواة من دون ديمقراطية، وأن زيادة التفاوت والمزايدة في القوميات تهددان أساس الديمقراطيات في الدول. وانتقل للحديث عن لبنان الذي يعاني من التفاوت أو عدم المساواة ما يؤخر إرساء الديمقراطية فيه وتعزيزها. وصار ملحاً إرساء التنمية المتساوية أو المتوازنة وهي في صلب اتفاق الطائف والدستور، ومعالجة الخوف من الانماء غير المتوازن للمناطق المصبوغة بلون طائفي معين.

وفي أسباب الفشل في تطوير القطاع الزراعي، قال بلان:

من منطلق عملي الطويل كمستشار في وزارة الزراعة، أرى أن الفشل في تطوير القطاع الزراعي كان أحد أسباب انهيار الدولة، وهذا يعود الى الخيارات السياسية الفاشلة. في مؤتمر فرساي عام ١٩١٩، طالب الوفد الصهيوني بأرض ليهود فلسطين طمعاً بالموارد الطبيعية في المنطقة التي احسن الاسرائيليون استغلالها. وطالب الوفد اللبناني بالأمن الغذائي، فكان لبنان الكبير الغني بموارده مثل سهل عكار شمالاً وسهل البقاع شرقاً المتميزين بغناهما بالمياه والتربة الخصبة. لكن خلال مئة عام، لم يحسن النظام اللبناني ادارة القطاع الزراعي وتطويره، فجاء سوء استخدام الموارد الطبيعية (مياه، تربة...)، وسوء التعامل مع فئة المزارعين، وكانت تشكل الاغلبية السكانية، عاملين أساسيين في الانهيار، وتجويفاً لفلسفة لبنان الكبير الذي سعى اليه البطريرك الياس الحويك لأسباب وجودية تتمثل بالأمن الغذائي والاكتفاء الغذائي، وأيضاً لأسباب جيوسياسية.

وخلال الحرب اللبنانية، قضي على البنى التحتية التي أصابها التدمير، وسبقها وتبعها النزوح الداخلي من الارياف الى المدن، ما شكل مسماراً في نعش الزراعة.

وتعرض القطاع الزراعي في حقبة الاحتلال السوري للحصار، وغزت المنتجات السورية لبنان الذي تعرّض لمنعه من استخدام مياه نهر العاصي، ومن وضع سياسة زراعية تنافسية، وفقد سهل البقاع دوره الانتاجي والتنافسي خلال هذه الحقبة.

وفعل الاحتلال الاسرائيلي فعله في القطاع الزراعي فاصلاً الجنوب الغني عن باقي الاراضي اللبنانية. ونزع اقتصاد الاحتلال عن الجنوب طابعه الزراعي وبخاصة التبغ. واستمر الحصار الزراعي والسيطرة الاسرائيلية على الاقتصاد الزراعي الجنوبي حتى الى ما بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي عام ٢٠٠٠، ومُنح لبنان من استخدام مياه نهر الوزاني ونظام الري المرتبط به بأمر من رئيس الوزراء آنذاك أرييل شارون.

بعد العام 2019، قضي تماماً على القطاع الزراعي وجاء تدمير مصنع Liban lait شاهداً على ذلك. وقضت الحرب في سوريا على ما تبقى من نشاط زراعي بقطع الطرق البرية لتصريف الانتاج الى دول الخليج. وشدد بلان على أهمية الاستراتيجية السياسية في تنشيط الزراعة حيث لم يرسم لبنان سياسة هادفة لادارة القطاع الزراعي. وأعطى أمثلة مستقاة من تجارب الدول، فعلى سبيل المثال، لم تشهد الزراعة في اوروبا وفي اميركا اللاتينية أي تطورات تذكر الا من خلال تدخل الدولة ورسم السياسات العامة ذات الصلة. في لبنان، حصل العكس، التعطيل في السياسة، عطل الزراعة، وإهمال الدولة للقطاع أعاق أي تطور نحو زراعة تنافسية. وفي المرات القليلة التي قررت فيها الدولة التدخل، كان ذلك لزرع المعوقات وتعقيد العمل. وكان التركيز على الاقتصاد المُدني وليس الريفي، وضمن الاقتصاد المُدني كانت الاولوية للعاصمة بيروت. وتولد عن هذه السياسة الجوفاء فقر زراعي في الارياف تنبه له رئيس الجمهورية فؤاد شهاب حيث كان العامل الاجتماعي وغياب ادارة الموارد أحد أسباب حالة اللاستقرار عام ١٩٥٨.

وذكر بلان بأن لبنان لم يُقدم لا خلال فترة الرخاء الاجتماعي ولا بعد الحرب الى اصلاح النظام الزراعي كما فعلت أوروبا وتحديداً اسبانيا وإيطاليا بعد سقوط الانظمة الدكتاتورية. فكان اصلاح القطاع الزراعي هناك العامل الاول لمعالجة غياب المساواة بين شرائح المجتمع، وكان غياب اصلاح الزراعي هنا من أبرز الأسباب لقيام حركة المحرومين.

وتابع بلان بقوله إن سياسات ما بعد الحرب لم تعر الزراعة أي أهمية وبقي هذا المرفق في حالة شبه نسيان وإهمال في برامج الدولة التي انصرفت الى تعزيز الاستثمارات في القطاع التجاري خاصة في حقبة الرئيس رفيق الحريري، وما فاقم الركود الزراعي سياسة ربط الليرة بالدولار. وبالتالي فان فترة ما بعد الحرب كانت فترة جفاف زراعي بحيث لم يحظ المزارعون بأي مواكبة رسمية لتقديم منتجاتهم في الأسواق الدولية ضمن شروط الجودة والنوعية والقدرة التنافسية.

وقال بلان إن الرهان هو في بناء نظام اقتصادي متوازن، لا يقوم على الخدمات حصراً ولا على الزراعة أو الصناعة فقط، بل بناء خطة تلحظ التوازن بين هذه القطاعات واعطاء دفع للزراعة للاستفادة من نقاط القوة الموجودة في الموارد الطبيعية في لبنان وفي مقدمها المياه، والتربة، والسهول في البقاع وعكار والجنوب والمناطق الساحلية، والمناخ في كل لبنان.

ولفت بلان الى أن لبنان بحاجة الى ثورة زراعية خضراء، الى زراعة بيئية بمعنى ايجاد البيئة المناسبة والزراعة المناسبة بشروط أفضل وانتاج اكبر. لكن لبلوغ ذلك شروط ليس أقلها سياسة زراعية تلحظ التالي:

- ايجاد ضمانات للمزارعين بما يجعلهم مؤتمنين لحاضرهم وغدهم، وهذا شرط لقيام الزراعة البيئية بمفهومها الحديث.

- ايجاد ضمانات للأراضي لجهة استصلاحها واستدامة نوعية تربتها وخصوبتها.

- ايجاد ضمانات للعمل من خلال تفعيل نظام القروض الميسرة ونظام الكفالات للمزارعين، وبالتالي لحظ دور للقطاع المصرفي في الانماء الزراعي.

- ايجاد نظام موازنة دائمة من وزارة الزراعة للمزارعين وتفعيل قرارات التنمية الريفية ضمن خطة مستدامة تلحظ موازنة سنوية وازنة لقطاع الزراعة وعدالة في النظام الضريبي.

وخلص بلان الى القول إنه لا يمكن توقع قيام زراعة بيئية مستدامة خارج سياسات زراعية وصناعية شاملة، ويمكن التعويل على الصناعة الغذائية لتكون أحد عناصر نهوض لبنان.

جان طويلة

اعتبر الخبير الاقتصادي جان طويلة في مداخلته أن لبنان ما بعد الحرب وما بعد الطائف لا يزال محكوماً من امراء الحرب وقادة الميليشيات الذين يجلسون معاً حول الطاولة ويتخذون القرارات بشأن ادارة البلد. والمفارقة أن هذه الطبقة السياسية تتخذ قراراتها بما يخدم مصالحها الشخصية. نسمع أن العلة هي في الطائفية، لكن الصحيح أن الطائفية تُستغل لمنع اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحسين الحوكمة.

وعدّد طويلة بعض أوجه الاستغلال في لبنان بينها تحويل موارد الدولة الى المجالس والصناديق مثل مجلس الانماء والاعمار ومجلس الجنوب وصندوق المهجرين... التي شكلت نوعاً من مرجعيات نافذة، ما ساهم في زيادة الثروات الشخصية للقائمين بها ومن ورائهم المرجعيات السياسية التي غطت هذه الاعمال واستفادت منها. وحدّد طويلة بأن ما نسبته 65% من مشاريع مجلس الانماء والاعمار كانت محصورة بـ 10 شركات موزعة طائفيّاً ومناطقياً. ولفت الى عدم ثقة المجتمع الدولي بالسلطة وأدواتها، فتحوّل الى اعتماد المنظمات غير الحكومية لتمويلها وتكليفها باصلاحات في البنى الأساسية، فكان التمويل يصل الى هذه المنظمات وليس الى

وزارات الدولة لتصرف على الانماء في لبنان. وذكر بأن دراسة للمدير العام السابق لوزارة المالية الان بيفاني وللمحامي كريم ضاهر تظهر بأن حجم التهريب الضريبي وصل الى نسبة 50%.

وذكرّ طويلة بأنه كان ممنوعاً انتقاد السياسة النقدية بحجة حفظ مكانة الليرة، ولم يكن بالامكان معرفة كم هي كلفة سعر تثبيت صرف الليرة، ولا كم هي كلفة دعم المواد الاساسية. وهذا المنع انسحب أيضاً على الموازنات والجميع يذكر كم من السنوات حُرّم لبنان من وضع الموازنات السنوية.

ودعا طويلة الى بناء نظام اقتصادي حديث من خلال نقل لبنان من بلد ريعي يقوم اقتصاده على توفير الخدمات، الى بلد منتج مع الابقاء على الخدمات، والتركيز على نظام ضريبي يبقى في أساس قيام مالية الدول. كما تفترض الاصلاحات قيام الدولة بلعب دور الميسر الاقتصادي لا الفاعل الاقتصادي *facilitateur et non acteur*، وهذا هو الدور المحايد للدول الذي يسمح لكل فاعل اقتصادي بأن يحظى بالحماية والبيئة الآمنة وتكافؤ الفرص مع إعطاء الدفع للإصلاح المالي، ومعالجة نقاط الضعف الاقتصادي واستثمار نقاط القوة الى اقصى الحدود، وبخاصة نقاط القوة الموجودة في الموارد الطبيعية. ولنجاح هذا الرهان، يقتضي توفير الأدوات المناسبة وفي مقدمها:

إصلاح النظام المالي من خلال خطة تعافي تحظى بموافقة الجهات الدولية الضامنة مثل البنك الدولي وصندوق النقد؛ إقرار قانون الكابيتال كونترول؛ إقرار قانون الموازنة؛ تعديل قانون السرية المصرفية؛ هيكلة القطاع المصرفي؛ إصلاح القطاع الزراعي، واستتباعاً القطاع الصناعي؛ وتفعيل دور القطاع المصرفي في الانماء. وخلص طويلة الى التحذير من أنه بعد مرور ثلاث سنوات على الازمة المالية، اختار لبنان الرسمي منطق ايجاد التبريرات للأزمة-المأساة بدل الانتقال الى وضع مخطط للخروج منها. واذا استمر النهج التبريري، سنتقضي أشهر قليلة قبل نفاذ الرصيد الباقي من الاحتياطي الالزامي أي من الودائع التي تصرف على تمويل الواردات الأساسية، وقد يصل الوضع الى مصرف مركزي مفلّس ودولة مدينة عاجزة عن تأمين الأموال لتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها.

وفي ختام الجلسة، دار نقاش تناول فشل الدولة في حماية ناسها وقدّم المشاركون عيّنات عن هذا الفشل بينها تعريض اللبنانيين لمخاطر على يد دولتهم كما هي المخاطر المحدقة بودائعهم، ومخاطر فقدان ثقة المواطن بدولته وثقة المجتمع الدولي بالدولة اللبنانية.

تقييم نتائج الانتخابات النيابية وفرص التغيير

شكلت استراحة الغداء فرصة ليقدم خلالها الباحث في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين قراءته في تقييم نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في 15 أيار 2022، وفرص التغيير من خلالها. استهل كلمته بالحديث

عن واقع التركيبة المذهبية للناخبين التي تشهد خلافاً كبيراً لمصلحة المسلمين الذين يمثلون نسبة ٦٥.٤٪ من الناخبين مقابل ٣٤.٥٪ من المسيحيين. ومن بين أسباب الخلل مرسوم التجنيس الصادر في العام ١٩٩٤ وبلغ عدد المجنسين في حزيران ٢٠٢١، ٢٨٠ ألفاً موزعين بين ٢٢٥ ألف مسلم و ٥٥ ألف مسيحي.

واستعرض شمس الدين قوانين الانتخاب منذ الاستقلال ولغاية تاريخه حيث شهد لبنان ١٥ انتخابات نيابية عامة، وتبدل القانون أو عدل ١٠ مرات، الا أنه كان نظاماً أكثرياً منذ العام ١٩٤٣ حتى انتخابات العام ٢٠٠٩ مع تعديلات في عدد الدوائر التي بلغت أقصاها في انتخابات ١٩٥٣-١٩٥٧ حيث تم اعتماد ٣٣ دائرة موزعة بين ٢٢ دائرة فردية و ١١ دائرة بمقعدين مع خفض عدد النواب الى ٤٤ نائباً.

في العام ٢٠١٣، لم تجر الانتخابات وتم التمديد للمجلس حتى أيار ٢٠١٨، واعتمد لأول مرة النظام النسبي في الانتخابات النيابية بموجب القانون رقم ٢٠١٧/٤٤ وتعديلاته، ومن أبرز سماته:

- تقسيم لبنان الى ١٥ دائرة انتخابية من دون وحدة في المعايير، بل وفق محاصصة طائفية وسياسية.
- اعتماد نظام الترشح كأفراد، وتحوله الى انتظام المرشحين في لوائح تحت طائلة الغاء الترشيح.
- اعتماد اللوائح المقفلة.
- اعتماد الصوت التفضيلي الواحد في الدائرة الانتخابية الصغرى.
- اعتماد الحاصل الانتخابي ولبس العتبة الانتخابية من أجل تحديد حصة كل لائحة، ما يقصي الاحزاب واللوائح الصغيرة ويعيق فرص التغيير.
- السماح بانفاق مالي كبير يسهل الرشوة الانتخابية وشراء الاصوات.

وفي قراءته لنتائج انتخابات ٢٠٢٢، اعتبر شمس الدين ان القانون وعن سابق تصور وتصميم من الكتل النيابية الكبيرة، لا يسمح بالتغيير الكبير. وبين التغييرات الجزئية التي حصلت في انتخابات ٢٠٢٢ خسارة القوات في معقلها بشري، وخسارة حزب الله في معقله في الجنوب، وخسارة شعبية للتيار الوطني مع الاحتفاظ بعدد مقاعده النيابية بفعل دعم حزب الله له، ما وفر له ٥ نواب إضافيين. وخسارة الاشتراكي المقعد الكاثوليكي في معقله الشوف، وخسارة طلال أرسلان مقعده الدرزي في عاليه وفوز الثورة به.

الجلسة الرابعة

إعادة تأسيس الدولة اللبنانية

ناقشت جلسة العمل الرابعة موضوع "إعادة تأسيس الدولة اللبنانية" وأدارها الخبير الاقتصادي والصحافي ألبير كوستانيان الذي ذكرَ بأن لبنان شهد منذ اعلان دولة لبنان الكبير العديد من الأحداث لعل أبرزها وأخطرها ثورة 1958 وحرب 1975. وإذ تكرست تداعيات الخلافات اللبنانية دستورياً، سأل كوستانيان بأي منطق مثلاً وفي دستور أي دولة يجري النص على أن هذا البلد والمقصود لبنان هو وطن نهائي لجميع أبنائه. فهل الاوطان موقته، وهل هي لفئة من المواطنين دون سواها؟

وأعلن خلال طرحه إشكالية هذه الجلسة أنه في المراحل الماضية، كانت محاولات لدمج لبنان أو على العكس لتقسيمه، واليوم تطرح اللامركزية وحتى الفدرالية لتأكيد الوحدة وليس للتقسيم. ومع كل الاختلافات الموجودة، رأى كوستانيان أن الفرصة سانحة لبناء الدولة انطلاقاً من الإرادة الشعبية التي عبرت عنها انتفاضة 17 تشرين، باعتماد مشروع قائم على 3 قواعد أساسية:

-إعادة النظر بالمؤسسات وتفعيلها بما يخدم الحوكمة الصحيحة على أساس مرجعية الدولة والحفاظ على الغنى الاجتماعي والطائفي التعددي.

-السهر على انجاز السيادة الكاملة للدولة.

-نسج علاقات دولية وسياسات خارجية على هذا الاساس.

وشارك في هذه الجلسة جان بول شانيلولو الاستاذ الفخري في الجامعات ورئيس معهد الدروس والدراسات حول المتوسط والشرق الاوسط IreMMO ، وجوزف مايلا الاستاذ في المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية ESSEC والرئيس السابق للمعهد الكاثوليكي في باريس.

جان بول شانيلولو

شبهه جان بول شانيلولو الوضع في لبنان كما الوضع الطارىء في أوروبا بعد الحرب على اوكرانيا، في الحالتين الأزمة هي أزمة وجودية. وقال ان بعض المشكلة في لبنان ناتج عن التناقضات في النظام السياسي والانتقال من النظام العثماني الموروث الى مفهوم الدولة القومية التي تفترض نضجاً في العلاقات الانسانية والسياسية بين الشعوب. في مرحلة الانتقال، كان نوع من التطهير كما حصل في دولة تركيا الناشئة على أنقاض السلطنة العثمانية حيث جرى طرد اليونان الارتودكس. وهناك طوائف فرضت نفسها على الطوائف الاخرى كما حصل في العراق حيث هيمنت الطائفة السنية على الشيعة والاكرد خاصة في عهد صدام حسين.

وهناك النظام التعددي الذي يمثله لبنان، ويقدر غنى هذا النموذج، بقدر ما اسيء تظهيره ما حوّل الديمقراطية التوافقية الى ديمقراطية تعطيالية، وضرب مرجعية الدولة وحصرية السلاح الشرعي.

واعتبر شانيلولو ان الصيغة الفدرالية في لبنان ليست الحل النموذجي لقيامها على قاعدة تقاسم السلطة السياسية على أساس تقاسم الأرض، فأى أرض ولأية جماعة؟ وليست الفدرالية حلاً واقعياً لغياب الرابط القوي بين مكونات الدولة، ما يؤسس لبذور الانفجار من الداخل.

ولاحظ شانيلولو أنه في تاريخ لبنان السياسي، لم تُبن هيكليّة كفيّلة بقيام دولة القانون ولا ببناء المواطنة، بل حصل العكس. فعلى سبيل المثال، جرى تحويل نظام الانتخاب من نظام لانتباث السلطة وفق قاعدة صحة التمثيل، الى نظام لاكتساب المقاعد النيابية. ويقنضي إجراء الاصلاحات الملحة بما يجعل النظام الانتخابي كفيلاً بصحة التمثيل ويتصحيح النظام الانتخابي النسبي بجعله يحافظ على تمثيل الاقليات وليس الحفاظ على الطبقة السياسية ذاتها.

واقترح شانيلولو اعتماد نظام الغرفتين في البرلمان وإسناد القضايا العليا لقرارات تتخذ في مجلس الشيوخ؛ واعتماد اللامركزية المشروطة بنظام اصلاحي مستدام بما يردم المسافة بين السلطة والشعب؛ واعتماد نظام قضائي قائم على الاستقلالية والعدالة.

وسأل شانيلولو هل بعد الحرب الاهلية، كانت الأولوية للعدالة أم للسلم الأهلي؟ وأجاب بأنه يعتقد أن لبنان اختار السلم الأهلي على حساب العدالة، وكان عفو عام عن جرائم الحرب، ولذلك بقي السلم هشاً لأنه أهمل المظالم التي تعرض لها الشعب من مختلف الانتماءات وفي مختلف المناطق. ودعا الى اعتماد مبدأ العدالة التعويضية أو الترميمية بحيث يفضي لقاء الفاعل والضحية الى مصافحة، فيعترف الفاعل بارتكابه، وقد تسامح الضحية الفاعل، وفي هذا نوع من محو بعض المآسي من الذاكرة.

كما اقترح للبنان نظام الحياد بعد استرداد السيادة وحصرية السلاح، ومع الابقاء على قوة الطوائف لكن ضمن حدود وشرط الا تمنع قيام الدولة القوية. وخلص شانيلولو الى القول ان أمام لبنان خيارين:

اما الاستمرار بالخضوع لأمر الزعيم؛ واما التحرر من خلال الثورة والانتفاض على الواقع المرير. وقال: أعتقد أن المعادلة التي تشبه اللبناني هي معادلة: أنا أنتفض اذا أنا لبناني.

جوزيف مايلا

بدأ جوزيف ميلا مداخلته بالقول: في لبنان انتهت الحرب واستمرت الازمة، وشعور اللبنانيين أن الازمة مستمرة منذ 75 عاماً، تتخذ عند كل منعطف شكلاً مختلفاً. والدولة موجودة وغالباً ما كان دورها ادارة الازمة لا حلها،

الدولة ببعديها الاداري والتمثيلي. هذا مع العلم أن الدولة الادارية لا تموت، هي موجودة بجيشها وقواها الأمنية وموظفيها، وباستثناء الناحية العسكرية-الأمنية في الدولة، يمكن القول ان الدولة الادارية غير ناجحة بوظيفتها القائمة على الوظيفة العامة والتخمة في وظائف القطاع العام. الدولة لا تموت، لكن ما يهدد بقاءها هو وجود بدائل تشكل شبه دولة ضمن الدولة. ما يهدد رمزيتها ومرجعيتها أيضاً تعزيز الانتماء الطائفي والمذهبي على حساب المواطنة والانتماء الوطني. هذا الإرث متواصل منذ حقبة السلطنة العثمانية حيث اعتاد اللبناني على الاحتماء بطائفته ضد السلطنة، ونمت على أثر ذلك ثقافة الخوف من الدولة وعدم الثقة بها كسلطة توفر الحقوق والأمان. هذا الإرث المتراكم يستدعي اعادة النظر بالعلاقة بين المواطن ودولته بما يعزز الثقافة المدنية والمواطنة.

وتحدث مايلا عن اتفاق الطائف الذي شكل آلية ممتازة لوقف الحرب والنزف الداخليين، ودستوراً سيئاً، بل أسوأ دستور عرفه لبنان، وعمل عليه لبنانيون وعرب وجامعة الدول العربية والولايات المتحدة الاميركية. ويقال إن موفدة الوزير جورج شولتز الى مؤتمر الطائف أبريل غلاسبي هي التي اقترحت نقل القرارات الأساسية الى مجلس الوزراء مجتمعاً. أما دستور 1926، فكان دستور دولة مدنية قبل تطعيمه بمدلولات طائفية ليس أقلها ايراد كلمة "الله" مرتين في مندرجاته (في المادة 9 وفي المادة 50)، بالاضافة الى التوزيع الطائفي في مجلس النواب بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين (المادة 24)، والعرف الدستوري بتوزيع الرئاسة الثلاث طائفيًا، والمادة 95 من الدستور... اذاً دستور 1926 كان دستوراً منطقيًا لكن أسقطنا عليه منطق الطائفية، وأتى الطائف للتصويب فكان العكس، تجذير للطائفية. ولم تنفع الهندسات التي وضعت لارضاء بعض الفئات الطائفية، فتحول مجلس الوزراء الى معقل للطائفية، ولم تتصف بالاستدامة بدليل ما يحكى اليوم عن اعادة النظر بالطائف وبمعادلة المثلثة بدل المناصفة. كما أن بعض المفاهيم جاءت مبتورة أو كأنها تطرح الشيء ونقيضه، فرئيس الجمهورية مثلاً هو القائد الاعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء (المادة 49 من الدستور).

وشكلت بعض البدع تفسيراً خاطئاً لدستور الطائف مثل نظام الترويكاً خلال عهد الرئيس الياس الهرابي. ومن الثغرات في الطائف أيضاً غموض غير بناء في آلية تشكيل الحكومات التي يدير استشاراتها النيابية الملزمة رئيس الجمهورية، ويطلع رئيس مجلس النواب على نتائجها، وبالتالي يصبح رئيس المجلس مع رئيس الجمهورية شريكاً في تسمية رئيس الحكومة، ويصبح رئيس الجمهورية في حلّ من التسمية اذا لم يكن رئيس مجلس الوزراء الملكف مناسباً له أو الحكومة التي يقترحها غير مؤاتية له، فيمتنع عن توقيع مرسوم تكليفه منفرداً، أو يمتنع عن توقيع مرسوم التأليف بعد توقيعه من رئيس الحكومة المكلف. كما ان لا مهلة للرئيس

المكلف للتقدم بحكومته. كل هذه النتوءات تشكل ثغرات دستورية يقتضي العمل على وضع التعديلات المناسبة بشأنها.

ويرى ان استمرار الأزمة مرتبط بنهج المحاصصة والزبائنية، وبوجود النخبة المافياوية الحاكمة التي تحتاج الى زبائن لضمان استمرارها في السلطة، وتحوّلت هذه النخبة الى أوليغارشية استغلت مرافق الدولة بما فيها النظام المصرفي، واحتكرت الخدمات، وأفسحت في المجال أمام تعزيز وجود الميليشيات السابقة في الدولة واداراتها. هذا ما أدى الى حفلة تفكيك للدولة، والنهج مستمر. وبانت التشريع يمثل مصالح خاصة، بما يؤدي الى سرقة ارث الدولة وضرب المصلحة العامة خدمة للمصالح الخاصة.

وخلص مايل الى طرح تساؤلات بينها كيف نعيد النظر بالدولة، وأي دور اليوم للهوية اللبنانية، وماذا يعني أن تكون لبنانياً اليوم ولتأدية اي رسالة، ليجيب بأن الأساس هو في مسألة العلاقة بين الهوية والسيادة، بحيث لا هوية من دون سيادة، وسيادة الدولة هي التي ترسم الهوية لا العكس. ودعا الى اعادة تكوين الدولة من خلال تعزيز ثقافة المواطنة وإرساء اللامركزية الادارية، وتفعيل استقلالية القضاء وقيام نظام قضائي يرسى ثقافة الحقوق وعدم الافلات من العقاب وتنفيذ الاحكام الصادرة عن المحاكم اللبنانية او الدولية. وقال ان المحكمة الخاصة بلبنان وجريمة تفجير المرفأ خير شاهدين على القضاء النائم.

الرئيس أمين الجميل

في ختام الجلسات، لخصّ مؤسس ورئيس "بيت المستقبل" الاعمال معتبراً أن مشكلة السيادة هي أم المشاكل في لبنان وأخطرها، وأن الأزمات تعود تاريخياً الى ما قبل الاحتلال السوري، وال ما قبل هيمنة حزب الله على الدولة حيث لم يتمكن لبنان من ايجاد الحلول الجذرية لأزماته لعدم الاتفاق على آلية عملية لتنفيذ الميثاق الوطني. وتفاقم غياب الدولة على كل الاصعدة وبخاصة ما يتعلق منها بالسيادة وقرار الحرب والسلم وحصريّة السلاح، جعل اللبناني يشعر بأنه رهينة في وطنه ولدى دولته، وبأن في وطنه مريعات ممنوعة على الشرعية. وذكر الرئيس الجميل بأن الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون حاول خلال زيارته بيروت اقتراح حل على الطبقة السياسية ودعاها الى أخذ قسط من الراحة لـ6 أشهر والسماح للبلد بأن يتنفس والافساح في المجال لغيرهم لتشكيل حكومة واعادة بناء مؤسسات الدولة. فأسقط الزعماء هذه الفرصة، وما ان غادر ماكرون حتى تتكروا لتعهداتهم.

ولم تفهم الزعامات اللبنانية مغزى قرار الرئيس سعد الحريري بالانكفاء السياسي، وقراره لم يكن قراراً سطحياً أو مرتجلاً، بل أراد تحرير السنيّة السياسية من أي محور قد تحبس نفسها فيه. ورغم أن الحالة السنيّة شعرت بالضياع عقب قرار الحريري، إلا انها أعادت تنظيم ذاتها. ان سابقة الحريري قد تشكل احد السبل لتحرير المواطن من الزيائنية السياسية.

ودعا الرئيس الجميل الى وضع الاصبع على الجرح النازف والى توظيف الافكار البناءة التي عبّر عنها السادة المحاضرون خلال جلسات العمل والنقاشات الدائرة حولها في خدمة مشروع بناء الدولة.
